

## صدمة كبيرة للمواطنين جراء ما أقدم عليه نائب

**قدموا بلاغا ضد مواطن انتقد موقفهم من الميزانية**

**بسبب تأخير إنجاز معاملاتهم بالسفارة** ينضمون ساره بباريس

اقتحم مئات من الأشخاص سفارة بنجلاديش أمس وألحقوا ضراراً بالمبني احتجاجاً على تأخير معاملاتهم. في حين اضطرت الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشود التي حطمت البوابة الرئيسية للبعثة الدبلوماسية أثناء اقتحامها.

وكان العديد من البنغالي والبحرينيين قد انتظروا في الطابور أكثر من ثمان ساعات لتسلیم مستندات معاملات إجرائاتها في السفارة. وقد ظل هؤلاء يتقدّمون على السفارة خلال الأيام الأربع الماضية للحصول على فرصة لدخول السفارة لتقديم أوراقهم ولكن من دون جدوى.

وقال أحد المحتجين انه كان هناك أكثر من ألف شخص جاءوا إلى السفارة لإنتهاء معاملات منها تجديد جوازات سفر وتسلیم مستندات استقدام. وأوضح أن الشرطة تدخلت لتغريق المحتجين بإطلاق الغاز المسيل للدموع.

وأكّد مسؤولو السفارة الحادثة، ولكنهم لم يدلوا بمزيد من المعلومات. ويدرك أن هذه هي المرة الثانية خلال هذا العام التي تقول فيها حشود بالاحتياج أمام مبني السفارة. وكانت الزميلة جلف ديلي نيوز قد أوردت في ٥ أبريل الماضي أن مئات من الأشخاص قاموا باحتجاج أمام السفارة بعد انتظار أكثر من ساعتين لإنجاز معاملاتهم، ولكن مسؤولاً بالسفارة نفى ذلك وقال إنهم جاءوا إلىبعثة قبل بدء ساعات العمل الرسمية.

الموطنين ومنها موضوع الميزانية، وكان الأجر بالنواب أن يقوموا ببتقد أنفسهم ذاتياً وقياس شعبيتهم لدى الناخبيين بعدما خذلوا الناس في العديد من المواقف، مما سوف يؤثر بالتأكيد على فرصهم في الوصول إلى قبة البرلمان في انتخابات ٢٠١٤ المقبلة.

ودعا المواطنين النواب إلى التوقف عن ملاحقة الشرفاء من أبناء الوطن، بل دعمهم من أجل القيام برسالتهم النبيلة في تنوير الرأي العام، لا سيما وأن المواطنين فقروا الثقة في الكثير من النواب الذين أثبتت العديد من المواقف والتجارب أنهم لا ينفذون وعودهم وأن جل ما يهتم به تحقيق مصالحهم الشخصية كالراتب التقاعدي وغيرها.

وقالوا «إن ابسط قواعد الديمقراطية حرية التعبير ونقد اداء السلطة التي تمثل الشعب، فكيف يتجمع نواب لتكريم الحريات بعد التفريط في الحقوق؟»، مضيغين «إن حرية التعبير وإبداء الرأي يكفلها الدستور، والمساس بتلك الحقوق من قبل ممثلي الشعب نطور خطير وسابقة لا يمكن السكوت عليها».

التي تهم المواطنين وفي مقدمتها تحسين الأوضاع الحياتية والمعيشية، والقضاء على الفساد المالي والإداري والعمل مع السلطة التنفيذية على مواجهة أعمال العنف والارهاب والتغريب التي تشهدها شوارع وطرق المملكة بشكل متواصل، وألا يضيعوا جهودهم وأوقاتهم في تشويه صورة الشرفاء الذين وقفوا إلى جانب الوطن في أزمته الأخيرة، واستطاعوا حشد المواطنين خلف راية الوطن في أحلك الفترات.

ورأوا أن ما قام به هؤلاء النواب يشكل ضربة للقيم والمبادئ التي جاء بها المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى الذي ركز على حرية الرأي والتعبير والديمقراطية، إذ أن ما قام به النواب يتعارض مع هذه القيم والمبادئ، وهو أمر مستهجن من ممثلي الشعب الذين يفترض بهم أن يكونوا أول المدافعين عن الحرريات.

واستغربوا من عدم اتساع صدور نواب الشعب المناط بهم محاسبة السلطة التنفيذية ومراقبة ادائها وانتقادها، للنقد الجريء من أبناء الوطن المخلصين الذين تبنوا الدفاع عن قضايا

عبر عدد كبير من المواطنين عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عن صدمتهم من قيام ١٤ نائباً يمثلون الشعب بتقديم عريضة لرئيس المجلس خليفة الظهراني ضد أحد موظفي الأمانة العامة بالمجلس بزعم أنه «يحرض» على النواب عبر «قرب» يمتلكه بموقع التواصل الاجتماعي جراء موافقته على مشروع الميزانية، وكذلك قيام أحد النواب ببلاغ ضد ذات الشخص لدى مركز الشرطة للسبب نفسه، معتبرين أن ذلك لا يستقيم في عهد الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير التي تعيشها مملكة البحرين.

وأكد المواطنون وقوفهم إلى جانب هذا الموظف ومع كل الشرفاء الذين يبذلون جهودهم من أجل الدفاع عن حقوق الوطن والمواطن، ويتحملون الضغوط والصعاب في سبيل ذلك، مبينين استغرابهم من قيام النواب بالشكوى ضد أحد أفراد الشعب الذي عبر عن رأيه، سائلين النواب «هل نسيتم أنه يجب عليكم أن تسمعوا إلى من أوصلكم للبرلمان؟».

وطالب المواطنون، النواب بأن تتركز جهودهم على القضايا

# اغلاق باب القبول بابوليتكنك ئ القايدم



أهابت رئيـسة قـسم التسجيـل بـكلـية الـبـرـين التقـنيـة (بـولـيـتكـنك الـبـرـين) الـأـنـسـة هـدـى الـحـلـواـجـي بالـطـلـبـة وـالـطـالـبـات الـذـيـن حـصـلـوـا مـؤـخـراً عـلـى بـعـثـات الـمـدـرـاسـة فـي الـبـولـيـتكـنك، سـوـاء عـن طـرـيق وزـارـة التـرـبيـة وـالـتـعـلـيم أو الشـرـكـات الصـنـاعـية وـالـمـؤـسـسـات الـكـبـرى، أـن يـبـارـوـا بـتـقـيـم طـلـبـات الـالـتـحـاق بـالـبـولـيـتكـنك بـأـسـرع وـقـت، حـيـث إـنـه لـم

يتبقى إلا الأسبوع القادم فقط الواقع بين الأحد ٢٠ يونيو والخميس ٤ يوليو ٢٠١٣، ليغلق بعد ذلك باب تقديم طلبات الالتحاق النهائي. ونبهت الحواجزي إلى أن استيفاء الطلبة شرط وإجراءات القبول في البوليتكنك، وأولوها تقديم طلب الالتحاق خلال المدة المحددة، أمر مفروض على جميع الطلبة من دون استثناء، ومن فيهم الطلبة الحاصلون على البعثات، وعليه فإنه لن يتم قبول الطالب وإن حصل على بعثة للدراسة في البوليتكنك، مالم يقم بتقديم طلب الالتحاق في موعد أقصاه الخميس القادم الموافق ٤ يوليو، وإتمام الإجراءات المطلوبة واجتياز امتحانات القبول المحددة بتاريخ ٦ يوليو، منوهةً إلى أن القبول في البوليتكنك سنوي، فإن تأخر الطالب في تقديم طلب الالتحاق بالفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٣ - ٢٠١٤، فسيخسر سنة دراسية كاملة، أي عليه الانتظار إلى أن يتم فتح باب تقديم طلبات الالتحاق في العام الأكاديمي ٢٠١٤ - ٢٠١٥، بل وعليه تقديم الطلب واستيفاء الشروط واستكمال الإجراءات من جديد.

حالياً في الأسواق



مؤسسة الملا لتهزيع الصحف

# تأسيس اتحاد للمقاولين الخليجيين وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

«تمكين» قدمت ٢١٠ مليون دينار لدعم ٧٠٠ مؤسسة في السنوات الماضية



○ يوسف علي المدير بتمكين يتحدث في المؤتمر.

الى من يريد ان يعمل في  
التجميل والاحاضنات  
بالإضافة الى برنامج خاص  
بدعم المؤسسات المتعثرة  
وصل بين ٣٥٠٠ دينار  
و٥٠٠٠ دينار و ١٠ آلاف  
دينار وذلك حسب حاجة  
وحجم المؤسسة المتعثرة

متدينية جداً قياساً مع العامل الأوروبي أو الأميركي، العمل على تأسيس وزارات خاصة بقطاع المقاولات وتصنيف المقاولين أو على الأقل العمل على تأسيس مجلس أعلى للمقاولين كما هو الحال الآن في الإمارات، حيث التوجه نحو

ان هذه المشاريع توفر فرص عمل كبيرة لقطاع المقاولات والتشييد، هذا عدا ان توجهات الحكومات لتوفير خدمات ممتازة يقتضي تأسيس بنية تحتية منظورة في البلدان الخليجية، بالإضافة الى ترشيح دبي لاستضافة اكسبو ٢٠٢٠

**الباحثين عن العمل لبيع  
عطورات والورود وغيرها  
من الأعمال اليدوية، موضحاً  
أن طموح المسؤولين لهذا  
 البرنامج هو ١٠٠٠ مشروع  
رعاية أمير البلاد الشيخ  
سباح الأحمد الصباح حفظه  
الله. ودعا المشاركون من  
هذا القطاع إلى الاستفادة من**

اختتمت أمس أعمال المؤتمر الخليجي السنوي لقطاع المقاولات الذي عقد تحت رعاية السيد جميل بن محمد على حميدان وزير العمل ورئيس مجلس الأعلى للتدريب المهني، وذلك تحت عنوان (التحديات وفرص مستقبل القطاع) والتي تنظمها جمعية المقاولين البحرينية بحضور أكثر من ٣٠٠ مشارك من البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد اختتم المؤتمر أعماله بجلسة ختامية مفتوحة شارك فيها ممثلو عن وزارة الأشغال، المجلس الأعلى للتدريب المهني، جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جمعية المقاولين الاماراتية وجمعية المقاولين البحرينية.

الخليج العربية من دولة الكويت المحاور الثلاثة من التاسعة الى الحادية عشرة صباح أمس بفندق الخليج.

تحدث حول المحور الاول (تجربة الكويت في توطين الوظائف) طارق سالم احمد، وهو مراقب تدريب في برنامج هيكلة القوى العاملة بدولة الكويت، فقال: ان التجربة الكويتية لها ملامحها الخاصة لكنها لا تختلف كثيرا عن تجارب باقي الدول الخليجية، واستعراضها هنا بهدف التأكيد على اهمية الاستفادة من قوة العمل لدى ابناء الدول الخليجية «العاملة الوطنية»، وهي مسؤولية كبيرة تقع على كل من له علاقة بهذا القطاع، مشددا على اهمية تأهيل العمالة الوطنية وذلك بحكم ان القطاع الخاص هو الموظف الاكبر للعمالة الوطنية.

وتابع: قبل خمس سنوات في دولة الكويت، قمنا بتقديم أدوات تشجيعية لتوظيف العمالة المحلية وذلك من خلال برنامج خاص يشمل تقديم علاوة اجتماعية انطلاقا من الدستور الكويتي الذي يساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات هادفين من ذلك تخفيض نسبة البطالة، كما يشمل تدريب القوى العاملة والباحثين عن العمل بالإضافة الى دعم المشاريع الصغيرة والمسرحين عن على تأسيس لجنة للمقاولين الخليجيين ويمكن وضع اطار عام ينظم عمل هذه اللجنة أو اتحاد للمقاولين الخليجيين على نمط اتحاد المقاولين العرب وإعطاء اهتمام اكبر لهذا القطاع من قبل اطراف الانتاج الثلاثة كونه قطاعا كبيرا وواعدا.

كما أوصى بزيادة وتيرة دعم وتنظيم المنتديات والمؤتمرات بين دول الخليج لاثراء التعاون والتكمال بينها لخلق برامج توعوية شاملة تهدف الى جعل قطاع المقاولات يحتل مراكز متقدمة في سوق العمل وضرورة ان يتم تشكيل جهاز ينسق مع جميع الاطراف المرتبطة بقطاع المقاولات لوضع أي توصيات موضع التنفيذ.

إضافة إلى إنشاء صندوق خاص لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المقاولين (ينظر في كيفية تمويل هذا الصندوق من جميع الأطراف ذات الصلة والحكومة) والعمل الجاد على دمج أكبر عدد ممكن من صغار المقاولين مع بعضهم البعض وتشكيل شركات مقاولات كبيرة (بشكل تحالفات) تمثل مجموعة من المقاولين، وتشكيل فريق عمل من جمعية المقاولين البحرية لمتابعة تنفيذ هذه

وكشف ان ٥٥١٦٦ مواطنا ومواطنة كويتية قد تلقوا دعما اجتماعيا، تلتها صدور قرارات وضعت حد أدنى للعملة في المؤسسات الكويتية، وأهمية عقد دورات تدريبية والمشاركة في المعارض وإنشاء حاضنات صناعية، بالإضافة الى القيام بحملات إعلامية تحيط اللثام عن رؤية المجتمع الكويتي للقطاع الخاص في أجواء إقرار ٩٨ دينارا للعامل المتزوج كعلاوة اجتماعية، هذا عدا علاوات خاصة لمن هم حملة الماجستير والدكتوراه، وصرف ٢٥ مليون دينار للباحثين عن العمل تلها توقيع اتفاقية مفكرة تفاهم مع محلات البيع الكبرى (سوبر ماركت) لتوفير أرفف وأكتشاك خاصة واختتم السيد إبراهيم يوسف المؤتمر بكلمة شكر فيها الحضور على مشاركتهم الفعالة في جميع جلسات المؤتمر ومناقشة اوراقه التي كانت عبارة عن ١٦ ورقة علمية وعملية، كما شكر وزير العمل على رعايته لهذا المؤتمر وغرفة تجارة وصناعة البحرين وشركة ألبنا وتمكين وجميع المؤسسات الراعية والداعمة لهذا الحدث المهم.

وكان المؤتمر استعرض في جلسته الصباحية تجربة الكويت في توطين الوظائف، مستقبل صناعة المقاولات في الخليج العربي، مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أدار عقيل أحمد الجاسم مدير المكتب التنفيذي ذي لوزراء العمل بدول